الفصل الثانى عشر

ترسانة (أشكروفت) الاستبدادية!

إن سياسات مكافحة الإرهاب التى تنتهك الحقوق الأساسية - مثل ملاحقة واحتجاز الأبرياء والتجسس على النشطاء السياسيين المسالمين - لا تجعل أمريكا أقل أمناً فقط.. بل إنها تجعلنا أكثر عرضة للإرهاب).. هذا جانب من شهادة مسئولى اتحاد الحريات المدنية الأمريكية.. تعليقاً على الوضع المأساوى للحريات المدنية والدستورية فى بلاد العم سام!

حدث هذا - ويحدث - فى عهد جون أشكروفت وزير (العدل) الأمريكى الذى يؤدى صلوات يومية داخل وزارته ويعقد جلسات لدراسة الإنجيل.. وأطلق العديد من المبادرات والبرامج والقوانين السالبة للحريات.. ومن بينها برنامج لتدريب مليون (متطوع) على التجسس وتقديم التقارير حول أنشطة الإرهابيين المحتملين فى الولايات المتحدة!

وفى أعقاب هجمات سبتمبر ٢٠٠١.. حاول بوش الابتعاد - بالتصريحات فقط - عن الهجوم على العرب والمسلمين وحذر من العقاب الجماعى لهم بسبب جريمة ارتكبها ١٩ شخصاً. ولكن

الواقع الذى نراه الآن يشير إلى عكس ذلك تماماً.. بعدما يزيد على عامين ونصف العام على أحداث سبتمبر. فالأفعال تتناقض مع الأقوال كما يؤكد أنتونى روميرو المدير التنفيذى لاتحاد الحريات المدنية الأمريكى.. مشيراً إلى أن الحرب الأمريكية ضد الإرهاب سرعان ما تحولت إلى حرب ضد المهاجرين. بل إن تقريراً لوزارة العدل التى يرأسها جون أشكروفت نفسه أدان المعاملة القاسية لنحو ٧٦٢ مهاجراً غير شرعى.. كجزء من خطة الوزارة التى تلت هجمات سبتمبر.

ولم تكتف إدارة بوش بملاحقة ومعاقبة المسلمين الذين يخالفون قوانين الهجرة.. بل إنها انتهكت التعديل الخامس فى الدستور الأمريكى الذى يسرى ويطبق على كل المقيمين فى الولايات المتحدة.. كما أنها قامت وما زالت تعتقل طالبى اللجوء السياسى مخالفة الاعراف والقوانين الدولية.. بل إنها مدت تلك الإجراءات والقوانين الاستثنائية الاستبدادية لتشمل المقيمين الشرعيين على أراضيها.

ترسانة أشكروفت!

ويأتى هذا كله فى إطار مبادرات وخطط وبرامج وقوانين وزير العدل جون أشكروفت. وعلى رغم ما تم إعلانه منها وعنها.. إلا أن جانباً آخر منها ما زال تحيطه السرية الكثيفة.

ونظام الأمن القومى لتسجيل الداخلين والخارجين إلى ومن الولايات المتحدة يؤثر على فئتين من البشر هناك:

●● الفئة الأولى تشمل غير المواطنين وغير حائزى البطاقة الخضراء من ٢٥ دولة.. حيث جرى استدعاء جماعى- ودون إخطار مسبق- لمئات الآلاف من حاملى تأشيرات — طالبا كان أو رجل أعمال أو زائر - وعدم الرضوخ لهذا الأمر قد يحرم الشخص المخالف من دخول الولايات المتحدة نهائياً. وعندما استجاب نحو ٨٢ ألفاً لهذا النظام الجائر- بمن فيهم المهاجرون غير الشرعيين الذين كانوا يأملون توفيق أوضاعهم- تعرضوا للخداع وتم إبعاد وطرد نحو ١٣ ألفا منهم إلى خارج الولايات المتحدة.. وخوفاً من مخاطر الاعتقال هرب آلاف آخرون.. وعاد الآلاف إلى بلادهم أو سعوا للحصول على اللجوء السياسى إلى بلاد غربية أخرى.. رفضتهم أيضا!!

●● أما الفئة الثانية التى تأثرت بنظام التسجيل فهم القادمون من نحو ٢٢ بلدا إسلامياً وعربياً.. تعتبرها واشنطن خطراً عليها!! مثل سوريا وايران والسودان.. وليبيا والعراق.. إلى آخر القائمة التى تزيد.. ولا تنقص! ويعلق مارشال فيتز من رابطة محامى الهجرة الأمريكية على هذه الأوضاع المأساوية قائلاً: «ربما لا يكون الكثيرون قد زاروا الولايات المتحدة من قبل.. وعليهم أن يعلموا أن مفتشى الموانئ والمطارات لديهم

صلاحيات وسلطات واسعة لتقرير من يسمح لهم بالدخول أو عدم الدخول إلى أمريكا. وقد قاموا باعتقال ما يقرب من ٤٧ ألف زائر.. لم يكتشف منهم سوى (١١ مشتبها) لديهم صلات (محتملة) مع الإرهابيين!! ولم يتم توجيه الاتهام لأى من هؤلاء. كما تم إجبار الملايين من غير المواطنين ممن يحملون إقامات دائمة على إبلاغ السلطات بأى تغيير فى عناوينهم أو بياناتهم المسجلة. وعندما قام مئات الآلاف منهم بذلك لم تستطع إدارة الهجرة التعامل مع هذا العدد الضخم.. فقد تلقى أحد المكاتب نحو ٢٠٠ ألف طلب.. وتعرض كل شخص منهم لخطر الإبعاد من الولايات المتحدة بسبب سوء نظام التوثيق بإدارة الهجرة التابعة لوزارة العدل».

كما امتدت عمليات ملاحقة وتفتيش أماكن العمل الحساسة - بما فى ذلك المطارات - لتشمل الشركات الخاصة التى توفر السلع والخدمات للمطارات وخطوط الطيران.. وتمت ملاحقة واستجواب أشخاص لم تطأ أقدامهم أى مطار على الإطلاق! يقول روميرو: «لقد كانت الاستجوابات تشمل سؤال هؤلاء الأشخاص حول حساباتهم المصرفية وأرقام بطاقات الائتمان وحول ذهابهم إلى المساجد لأداء الصلوات بل وحول آرائهم فى الولايات المتحدة الأمريكية (قمة الديمقراطية والحرية التى يعدنا بها بوش) خلافاً للدستور الأمريكى الذى يفترض أنه

يضمن حرية الحديث والعبادة. بل وقام مكتب التحقيقات الفيدرالى FBI باستجواب آلاف العرب والمسلمين ممن تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٣ عاماً.. واعتقل نحو ٢٠ شخصاً.. لم يعثر بينهم على أى إرهابى»؟!

تحطيم الحريات

وخلال الحرب على العراق تم تنفيذ عملية (درع الحرية) بهدف تأمين وحماية أمريكا أثناء المعارك. (ويبدو أن الأمريكيين مهووسون بالشعارات والألفاظ التى تتناقض تماماً مع أفعالهم!) وحظى المسئولون عن تلك العملية بسلطات واسعة امتدت لتشمل اعتقال أى شخص يطلب اللجوء السياسى من ٣٢ بلداً.. بما فى ذلك القادمين من هايبتى التى كان يحكمها رئيس (منتخب) أطاحت به أمريكا فيما بعد.. ولم يكن بها إرهابيون أيضاً. وعلق وزير (العدل) أشكروفت على ذلك قائلاً: إن هذا لا يعنى أن القادمين من هايبتى يمثلون خطراً علينا.. ولكن هذه الاعتقالات تمثل رسالة وإشارة لطالبى اللجوء السياسى بألا يأتوا إلى الولايات المتحدة!! ويرد روميرو: إن هذه الإجراءات لم تجعل بلادنا أكثر أمنا.. فبدلاً من استهداف الإرهابيين.. فإنهم يستهدفون المهاجرين!

ويعتبر هذا تحولاً جذرياً فى التاريخ الأمريكى وفى الاستراتيجية الأمريكية التى تقوم نهضتها وتفوقها على المهاجرين والتنوع العرقى والحضارى. وكان المسلمون - وما زالوا - أكثر الجماعات التى تأثرت بهذا التغيير الجذرى.. حيث تم اعتقال وطرد الآلاف منهم. بل إن هذه العقلية الدكتاتورية المنغلقة تعتبر المسلمين الذين يعيشون فى الولايات المتحدة.. أو الراغبين فى زيارتها.. إرهابيين محتملين.. بعد أحداث سبتمبر. وقد وضعت خدمة الهجرة والتطبيع التابعة لوزارة العدل (INS) التى يرأسها أشكروفت نظاماً صارماً للتسجيل بغرض الحصول على بصمات وصور وكل المعلومات الخاصة بزوار الولايات المتحدة.. ويجب عليهم تقديم كل الوثائق والمعلومات المطلوبة خلال عشرة أيام من وصولهم إلى بلاد العم سام! كما يجب عليهم تقديم كل ما يؤكد التزامهم وانصياعهم التام لتعليمات ونظام التسجيل الجديد.. بل يجب عليهم تقديم تقرير (سنوى) وشخصى لإدارة الهجرة وإخطارها بأى تغيير فى العنوان أو الوظيفة خلال عشرة أيام! وأخيراً يجب على هؤلاء الخاضعين لأحكام العم سام أن يقدموا تقريراً للمفتش المسئول بإدارة الهجرة عند مغادرة الولايات المتحدة، حيث يتم إعطاء كل منهم رقماً لهوية الفيش والتشبيه.. يتم تسجيله فى جواز السفر!!

ومنذ توليه منصب وزير العدل فى إدارة بوش شن أشكروفت هجوماً شرساً على الحريات المدنية.. وانعكست تلك الحملات المنظمة على كل المجالات.. بدءاً من قضايا الاستنساخ.. ومروراً بالحريات الدينية، وحرية التعبير وحقوق الدفاع عن المجرمين بل والحق فى الحصول على الفرص المتساوية. كما عمل أشكروفت - وبشكل منهجى - على إلغاء سلطة القضاء الفيدرالى. وقام أشكروفت بتعيين شخصيات ذات سجلات ضعيفة فى مجال الحقوق المدنية.. قام بتعيينهم فى مناصب رفيعة بوزارة العدل، بل إنه لم يحاول استشارة واستطلاع وجهات نظر جماعات المصالح قبل إجراء تلك التغييرات الجذرية على الحريات المدنية والقانونية.. بل إنه تجاهل أوامر المحاكم التى لا تتوافق مع توجهات وزارته، ويتساءل البعض: ماذا فعل وزير العدل فى إطار حملته لخرق وتجاوز الحريات المدنية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر؟

لقد ضغط أشكروفت على الكونجرس من أجل الإسراع بإقرار القوانين الاستبدادية، وفى مقدمتها القانون الوطنى أو ما يسمى (Patriot Act) الذى منح الوكالات الفيدرالية سلطات مذهلة.. وضاعفت صلاحياتها فى التجسس والبحث والاعتقال والتنصت الحكومى. كما قام هذا القانون بتوسيع صلاحيات الشرطة..

حتى فى المجالات التى لا تتصل بالإرهاب. ويسمح (القانون الوطنى) للوكالات الفيدرالية بالمشاركة وتبادل المعلومات حول المواطنين الأمريكيين. وخلال إحدى شهاداته بالكونجرس أعلن أشكروفت: «إن أى شخص يشك أو يشكك فى أعماله إنما يساعد الإرهابيين ويقدم الدعم لأعداء الولايات المتحدة»!!

كما منح وزير (العدل) مسئول وزارته سلطة التجسس على الحوارات التى تدور بين المحامين وعملائهم داخل الحجز الفيدرالى.. ويشمل ذلك المحتجزين غير المتهمين جنائياً.. مخالفاً نصوص التعديلات: الأولى والرابعة والخامسة والسادسة فى الدستور الأمريكى. كما قامت وزارته باعتقال أكثر من ١٢٠٠ شخص من العرب والمسلمين استناداً إلى انتهاكات مسبقة لنظم الهجرة.. ورفض الإفصاح عن هويتهم أو أماكن أو أسباب اعتقالهم!

ومن المؤكد أن استجواب آلاف العرب والمسلمين واستهدافهم أكثر من غيرهم يفضح الوجه العنصرى الحقيقى لسياسة أشكروفت، كما أنه يكشف جانباً آخر من جوانب التمييز الدينى داخل وخارج وزاراته.. هذه الوزارة التى تشهد يومياً صلوات ودراسة الإنجيل لأول مرة بعد أحداث ١١ سبتمبر. ولعل هذا يبين جانباً آخر من هوية جون أشكروفت الدينية المتعصبة.. فهو

عضو جميعة الرب ويلتقى فى الاتجاه الفكرى والأيديولوجى مع المسيحيين المتشددين داخل الإدارة وخارجها. وهو الذى يقف وراء إعادة صياغة القوانين التى تحد من تمويل الجماعات الدينية.. خاصة الإسلامية منها.

وقد جاءت ممارسات الطرد والإبعاد الانتقائى للعرب والمسلمين من الأراضى الأمريكية لتشكل إضافة أخرى لسجل أشكروفت، الحافل بالانتهاكات للحريات الدستورية. كما أنه ساعد على صياغة الأمر الرئاسى الذى قضى بتشكيل وإنشاء المحاكم العسكرية السرية التى تجاوزت النظام القضائى الأمريكى وانتهكت دستور البلاد.

كما طالب أشكروفت أجهزة ومؤسسات فرض القانون وتطبيقه بالسعى لطلب تمويل فيدرالى لتوسيع وزيادة إمكاناتها على تحديد هويات الإرهابيين والتجسس عليهم داخل التجمعات الأمريكية. وأطلق مبادرة فى أغسطس ٢٠٠٢ أطلق عليها اسم TIPS أو (نظام الوقاية والمعلومات الإرهابية) الذى يهدف إلى تجنيد مليون متطوع (بمن فى ذلك عمال البريد والخدمات ومن شابههم) وتشجيعهم على تقديم التقارير حول أنشطة الإرهابيين المحتملين. كما واصل خداع وتضليل الرأى العام الأمريكى حول نطاق وتأثير القانون الوطنى

الأمريكى.. من خلال جولات قام بها فى ١٦ ولاية و١٨ مدينة أمريكية على مدى ثلاثة أسابيع بهدف حشد تأييد الرأى العام لهذا القانون الاستبدادى. وشجع أشكروفت ٩٢ من المدعين العموميين فى الولايات المتحدة على ممارسة الضغوط على أعضاء الكونجرس الذين صوتوا لصالح القانون الخاص بحظر استخدام تمويل وزارة العدل فى الترخيص بالتجسس والتنصت!

تشديد القيود

ولم يكتف أشكروفت بالقانون الوطنى الأول.. بل أصدر القانون الوطنى الثانى الذى منح سلطات ساحقة للإدارة الأمريكية وألغى الكثير من إجراءات الفحص التى كانت تتعلق بعمليات التجسس والتنصت والاحتجاز وإجراءات القضاء الجنائى. والقانون الجديد شديد التعقيد ويؤكد إلغاء المراجعات القضائية لعمليات الرقابة والتجسس.. مثل إزالة القيود القضائية التى كانت مفروضة على قيام الشرطة بالتجسس على الأنشطة السياسية والدينية، والسماح للحكومة بالحصول على الحسابات المصرفية والسجلات (المكتبية) سرا ودون إشراف قضائى، والسماح بالتنصت دون صدور أمر من المحكمة.

أيضاً شمل قانون أشكروفت الجديد السماح للحكومة بالعمل السرى ومنحها سلطة الاعتقالات السرية وفرض قيود شديدة وقاسية حول الإعلان عن معلومات الأخطار التى يتعرض لها المجتمع بواسطة المصانع الكيميائية.. وغيرها من المصانع! كما تم توسيع نطاق تعريف الإرهاب - وهو موسّع أصلاً! - ليشمل المنظمات والجهات التى تشارك فى أى عصيان مدنى.. وأن تكون تلك المنظمات معرضة لخطر التنصت الحكومى والاستيلاء على أصولها.. بل إن من يؤيدونها يخاطرون بفقدان المواطنة الأمريكية!!

ويقول اتحاد الحريات المدنية الأمريكى: «إن سياسات مكافحة الإرهاب التى تنتهك الحقوق الأساسية - مثل ملاحقة واحتجاز الأبرياء والتجسس على النشطاء السياسيين المسالمين - لا تجعل أمريكا أقل أمناً فقط.. بل إنها تجعلها أكثر عرضة للإرهاب.. كما أن هذه السياسات تهدر الموارد الحكومية النادرة التى يجب استخدامها لمواجهة المجرمين الحقيقيين.. كما أنها غرست بذور عدم الثقة داخل الجاليات والتجمعات التى قد ترغب فى مساعدة الإدارة على اعتقال الإرهابيين».

وفى رسالة وجهها كولين روولى العميل الخاص لمكتب التحقيقات الفيدرالى إلى مديره.. قال: «إن الغالبية الساحقة ممن

تم اعتقالهم بعد هجمات ١١ سبتمبر.. لم يكونوا إرهابيين. كما أن مقار الـ FBI طالبت وشجعت بعد هجمات سبتمبر بإجراء المزيد من الاعتقالات لأهداف تتعلق بالعلاقات العامة.. أساساً. كما تمت مطالبة المكاتب الميدانية لـ FBI بالإبلاغ يومياً عن عدد المعتقلين لإصدار التصريحات اللازمة حول مدى تقدمنا فى مكافحة الإرهاب!! وإذا كان من الصعب الحفاظ على تحقيق التوازن بين الحريات المدنية للأفراد وبين الحاجة لإجراء تحقيق فعال فى الظروف الطبيعية.. فإن ذلك سيكون أصعب مع تصاعد الإرهاب والحروب. لذا فإننى أطالب بالحرص والحذر لتجنب الضغط من أجل اعتقال المشتبه فيهم.. خاصة ذوى الأصول العربية.

ويجب ألا ننسى معتقل جوانتانامو الذى يعتبر عاراً فى جبين العدالة الأمريكية.. حيث تم التواطؤ منذ البداية لإقامة هذا المعتقل خارج الأراضى الأمريكية بهدف حرمان المعتقلين من أى حقوق أساسية للدفاع وتحسين ظروف الاعتقال. وإذا كانت المحكمة الدستورية العليا قد أصدرت قراراً يمنح هؤلاء المعتقلين بعض الحقوق.. فإن تلك القضية يمكن أن تعرض الجنود الأمريكيين المعتقلين فى الخارج - ولو مستقبلاً - لوضع مماثل. وقد علق ستيفن شابيرو، المدير القانونى لاتحاد الحريات المدنية الأمريكى على وضعهم قائلاً: «إنهم فى مأزق قانونى.. مع انعدام

القوانين التى تحميهم وغياب المحاكم التى يمكن أن تسمع لدعاواهم.. بل إن نظامنا القانونى لا يجعل أى إنسان يثق فيه.. حتى الرئيس الأمريكى نفسه.. مع استمرار هذه السلطات المنفلتة التى تحرم الفرد من حرياته».

وبعد هذا السجل الاستبدادى الحافل.. وتلك الترسانة المدججة بالأسلحة القانونية المفصلة.. لا يحق لأمريكا.. ولا لإدارة بوش - تحديداً - الحديث عن الحرية والديمقراطية.. وربما كان أولى بالأمريكيين أن يحرروا أنفسهم قبل السعى لتحرير الآخرين بالطائرات والدبابات والصواريخ!!

❑❑❑